

جناح الغنوشي داخل النهضة يناور بمبادرات شكلية لربح الوقت

القيادي بالنهضة محمد بن سالم لـ «العرب»: مبادرة عبد السلام والهاروني ضحك على الذقون

يحاول الشق الموالي لرئيس حركة النهضة الإسلامية في تونس راشد الغنوشي، امتصاص غضب القيادات الراضية للتمديد له في رئاسة الحركة مرة أخرى، وذلك من خلال مبادرات تستهدف ربح الوقت في مواجهة الضغوط التي يقوم بها ما بات يعرف إعلاميا بـ «مجموعة المئة» داخل الحركة.

صغير الحيدري

تونس - تقدم القياديان في حركة النهضة الإسلامية التونسية عبد الكريم الهاروني ورفيق عبد السلام بمبادرة الهدف منها ترحيل مؤتمر الحزب مرة أخرى، في خطوة يرى مراقبون أنها تستهدف ربح المزيد من الوقت في ظل الضغوط التي تتركسها «مجموعة المئة» داخل الحركة والساعية إلى منع رئيس الحزب راشد الغنوشي من الترشح مجددا لرئاسته.

ودعا صاحبها المبادرة إلى تأجيل انعقاد المؤتمر الحادي عشر للحركة الإسلامية لمدة تتراوح بين سنة ونصف السنة إلى سنتين من تاريخ التوافق حول ذلك، سواء عبر تركيبة واسعة من مجلس الشورى أو عبر استفتاء الأعضاء بدعوة من مجلس الشورى المركزي.

كما دعت المبادرة إلى الفصل بين رئاسة الحركة والترشح للمناصب العليا في الدولة بعد انتخابات 2022، ومن ذلك الإعلان رسميا في المؤتمر القادم عن أن زعيم الحزب هو المرشح الرسمي للمناصب السيادية في الدولة.

باسل الترجمان

ما يعني الغنوشي هو عقد مؤتمر حسب رؤيته

محمد بن سالم

على النهضة أن تكون حركة ديمقراطية دون ولاية الفقيه أو غيره

ويرى مراقبون أن المبادرة لا تكتسي أي أهمية خاصة أنها قوبلت بتصعيد من قبل قيادات بارزة داخل مجموعة المئة، حيث يسعى القياديان اللذان تقدمتا بالمبادرة إلى ربح المزيد من الوقت في مواجهة ضغوط القيادات الغاضبة من نوايا الغنوشي الترشح لرئاسة الحركة مرة أخرى في مخالفة للنظام الداخلي.

وأكدت المبادرة التي حملت عنوان «من أجل مؤتمر توافقي يجدد مشروع النهضة ويحقق التداول القيادي»، أنه «رغم وجود قرار سابق بعد المؤتمر في موفى سنة 2020، إلا أنه عند التمهيد الدقيق يتبين صعوبة إنجازها في المواقف المحددة، وذلك لاعتبارات ظرفية وسياسية».

وواجهت هذه المبادرة فور صدورها مساء الأحد تصعيدا لافتا من قبل مجموعة المئة التي تحدث قياديوها البارزون بسخرية كبيرة منها ومن مقدميها.

ومن جهته قال محمد بن سالم القيادي في حركة النهضة وأحد أبرز الموقعين على الرسالة الأولى التي وجهتها مجموعة المئة للغنوشي مطالبة إياه بعدم طلب التمديد له في رئاسة الحركة، إن «هذه المبادرة هي ضحك على الذقون (...) لقد أمهلناهم الوقت الكافي لكي يفكروا هم وزعيمهم ويجيبوا لكنهم قرروا التصعيد».

وأضاف بن سالم في تصريح لـ «العرب» «سيكون لنا رد على هذه المبادرة كمجموعة المئة ولكن هناك حتى من قرر منا الرد بطريقته وبمفرده، عليهم أن يختاروا؛ إما أن تكون حركة النهضة حركة ديمقراطية ليس فيها لا ولاية الفقيه ولا غيره وإما أن تكون حركة غير ديمقراطية».

ولفت إلى أن هذه المبادرة في الواقع هي محاولة لإيجاد مخرج للمازق الذي وضع الغنوشي نفسه فيه على حد تعبيره، موضحا أن «رئيس الحركة رفض تطبيق القانون الأساسي للحركة فهو في الكواليس

كان يطلب التمديد لعامين فجاءت هذه المبادرة لتطلب نفس الشيء الذي طلبه».

وبالرغم من أن مراقبين يقللون من أهمية هذه المبادرة ووقعها على السجلات المتصاعدة بشأن تمديد الغنوشي من عدمه، إلا أن القناعة التي رسخت لدى البعض أن رئيس النهضة سيمضي عندما نحو ترحيل مؤتمر الحركة الحادي عشر مرة أخرى رغم تمريره في وقت سابق بذريعة المخاوف من تفشي فيروس كورونا.

ومن جانبه، قال المحلل السياسي باسل الترجمان في تصريح لـ «العرب» إن «الغنوشي يقوم بالعديد من الترتيبات داخليا من أجل الترشح مرة أخرى وإقصاء القيادات الغاضبة منه».

وأضاف الترجمان أن «مبادرة الهاروني وعبد السلام هي في الواقع مقترح تقدم به حمادي الجبالي (رئيس الحكومة الأسبق) في سياق عودة الغاضبين وكذلك في محاولة لإيجاد تفاهات وتسويات داخلية (...) فالغنوشي يحاول ترحيل أزمة النهضة لكن استبعد أن تنجح هذه المحاولة لأن عودة الجبالي ستعني استبعاد الرجل الثاني داخل النهضة حاليا وهو علي العريض والمجموعة التي معه وبالتالي خلط الأوراق مرة أخرى».

وأشار الترجمان إلى أن ما يعني الغنوشي هو عقد مؤتمر «حسب رؤيته» من خلال ترشيحه لرئاسة الحركة مرة أخرى وأن يبقى رئيسها



الغنوشي يحاول تحصين موقعه

حتى 2024 «لأنه يريد أن يكون مرشحها للانتخابات الرئاسية في تلك الفترة.. وبالتالي فإن هدف مثل هذه المبادرات هو تشتيت انظار معارضي بقاءه رئيسا للحركة».

ويبدو أن كل المعطيات المتوفرة حاليا تعزز فرضية ترحيل المؤتمر مرة أخرى خاصة بعد أن نجح الغنوشي في استعادة قيادات غاضبة غادرت الحركة على غرار رياض الشعيبي، وحمادي الجبالي الذي تشير مصادر إلى أنه سيعود قريبا للحركة.

ولا يستبعد مراقبون أن تُفضي حالة الانقسام التي تعرفها حركة النهضة الإسلامية إلى انسحاب القيادات الغاضبة وتأسيس حزب سيسقطب جمهور النهضة أو يساهم على الأقل في تشتيته.

وفي هذا الإطار صعد محمد بن سالم مع صاحبي المبادرة الجديدة، قائلا «هناك أشياء مضحكة ومبكية في نفس الوقت نتحدثها في هذه المبادرة.. يعني هؤلاء الذين طرخواها نصبوا أنفسهم وسطاء وحكاما وكل شيء في الآن نفسه.. صهر الزعيم (الغنوشي) والهاروني يريدان إدارة الحوار وضمان نتائجه أيضا» مضيفا ببنبرة فيها الكثير من السخرية «إنها حيادية مطمئنة إحقاقا للحق».

وأضاف بن سالم «الهاروني مثلا هو رئيس مجلس شوري للحركة والمجلس شدد على ضرورة انعقاد المؤتمر قبل موفى 2020. كان على الهاروني أن يسرع إلى تنفيذ قرارات الشورى عوض تطويعها بالقوة».

ميليشيات طرابلس تتخوف من حوار تونس بسبب مشاركة أسماء «غير مضمونة»

تونس - عكست مواقف قيادات بارزة في غرب ليبيا بشأن الحوار الليبي الذي من المنتظر أن تحتضنه تونس في التاسع من نوفمبر المقبل، مخاوف الميليشيات من وجود شخصيات غير مضمونة قد تساهم في صياغة قوانين واتفاقات لا تراعي مصالحها.

وقال، الإثنين، ما يسمى بـ «ائتلاف القوات المساندة لعملية بركان الغضب» إن الأطراف المشاركة بالحوار السياسي فاقدة للشرعية ومرفوضة، مشيرا إلى أنه يطالب بإنهاء المرحلة الانتقالية وتنظيم استفتاء شعبي على الدستور.

وأضاف هذا المكون، الذي يجمع ميليشيات من طرابلس موالية لحكومة الوفاق التي يرأسها فايز السراج «نرفض تمثيل كافة أطراف الحوار الحالية الفاقدة للشرعية والمعايير المجتمعية والتي كانت سببا في ما نحن فيه اليوم من عدم استقرار وتردي الأوضاع، ونستنكر دور عمل البعثة غير المتوازن ونطالبها بالكف عن البحث بمصير الليبيين ونطالبها أيضا بالالتزام بمهامها وفق القوانين الدولية المنظمة لعمل البعثات».

وعكس هذا البيان شديد اللهجة، وفقا لمراقبين، مخاوف الميليشيات من التوصل إلى صياغة قوانين تُستمد من حقوق الإنسان خاصة أن القائمة الأولية للأسماء التي ستشارك في الحوار الليبي بتونس تضمنت في الصف الأول شخصيات من المجتمع المدني ما يعني أنها «غير مضمونة» بالنسبة إلى هؤلاء.

ويرى متابعون أن أية قوانين ترتكز على مبادئ حقوق الإنسان قد تعرض قادة الميليشيات وعناصرها في طرابلس إلى مزيد من الملاحقة الدولية. ومن جهته، قال عضو مجلس الدولة المشارك في حوار تونس، موسى فرج، إن «المجلس ملتزم بالملكية الليبية للعملية السياسية، وبالاتفاق السياسي والثوابت الوطنية، وبال مسار الديمقراطي وبناء الدولة المدنية، ولا أعرف أغلب من دعتهم البعثة للحوار من غير أعضاء الدولة والنواب، ولا المعايير التي انتهجتها لاختيارهم على حد قوله. وأضاف فرج في تصريح لمجلة صحافية، الإثنين، «نأمل أن يوفق الحوار

التحشيد الدعائي للدستور الجزائري يضعف مصداقية خطاب الحكومة الصحي

رئيس الوزراء يحذر الجزائريين من التراخي في تنفيذ الإجراءات الوقائية

وصفه بـ «الطوعي»، بعد ظهور أعراض إصابته بالوباء، إلى جانب تسجيل إصابات أخرى لدى موظفين ومسؤولين في رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء، حسب ما أعلنه بيان رئاسي.

بيان الحكومة الجزائرية

واجه انتقادات حيث تمت

مهاجمته من خلال التنديد

بتعمد السلطات الترخيص

لحملات دعائية للدستور

وكانت الأحزاب السياسية الكبرى في الجزائر، على غرار جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي وجبهة القوى الاشتراكية، قد رخصت لها السلطات المختصة خلال الصائفة الماضية بتنظيم مؤتمرات سياسية وسط حضور كثيف، الأمر الذي أثار حفيظة المتابعين عن تغافل الحكومة عن أنشطة هذه الأحزاب رغم خطورة الوضع الصحي.

كما أخفقت الحكومة في فرض احترام الإجراءات التي سطرها لمواجهة الوباء، في عدد من الحالات الاجتماعية

وأضاف «بعد التحكم في الوضع الصحي وتسجيل نتائج مشجعة للغاية، تظهر اليوم علامات على التراخي، تدعونا لأن نخشى عودة ظهور بؤر العدوى من جديد، والتي ينبغي أن نحثنا، ليس فقط على الحذر، وإنما بتعين علينا قبل كل شيء، أن نسهر على تعبئة أقوى التزام الجميع لكبح انتشار فيروس كورونا».

وتابع «في هذه الفترة الخاصة التي تتميز باستئناف مراقب وتدرجي النشاط الاقتصادي والدخول المدرسي والجامعي، وكذا استئناف صلاة الجمعة في مساجدنا، يجب بذل كل الجهود للحفاظ على أقصى درجات اليقظة، والحفاظ على جميع تدابير الوقاية والحماية التي مكنتنا حتى الآن من حماية أنفسنا من أي وضع قد يُعقد أي تكفل صحي».

ولكن رئيس الوزراء لم يعلق على الخرق المثير للقوى السياسية والتنظيمات المدنية، التي تعكف على حشد أنصارها ومناضليها في فضاءات مغلقة ودون احترام شروط الوقاية، بدعى تعبئة الشارع من أجل المشاركة القوية في الاستفتاء الشعبي وتزكية الدستور الجديد. وكان الرئيس عبد المجيد تبون، قد أعلن عن دخوله في حجر صحي

وذكر رئيس الوزراء أن «الجائحة تشهد انتعاشا مقلقا على الصعيد الدولي، وميلا نحو تفاقم الوضع تدريجي صاير عن رئيس الوزراء، من أجل ضرورة الاستمرار بكل صرامة ومسؤولية، في التقيد بتدابير نظام الوقاية من تفشي فيروس كورونا ومكافحته».



حملة دعائية تفاهم المخاوف من تفشي كورونا

صابر بلحدي

الجزائر - حذرت الحكومة الجزائرية من تداعيات التراخي في تطبيق الإجراءات الوقائية لمواجهة وباء كورونا، مما ترجم مخاوفها من العودة اللاحقة لانتشار الوباء في الأونة الأخيرة، لكن مصداقية تحذيراتها اصطدمت بتغافل السلطات المختصة عن الحشود الشعبية المنخرطة في حملة الدعاية للدستور الجديد، المقرر عرضه على الاستفتاء يوم الأحد القادم.

ووجه رئيس الوزراء عبدالعزيز جراد، تحذيرا للرأي العام من مغبة التراخي في احترام وتطبيق الإجراءات الوقائية المطبقة في البلاد لمواجهة وباء كورونا، بعد تسجيل تصاعد في الأونة الأخيرة لعدد الإصابات الذي فاق المتي حالة يوميا.

ولكن الانتقادات لبيان الحكومة لم تتأخر، حيث هاجم العديد من المواطنين هذا البيان منذيين بتعمد السلطات المختصة وعلى رأسها وزارة الداخلية الترخيص لتنظيم تجمعات شعبية في إطار الحملة الدعائية للاستفتاء الشعبي، أين سجلت حضور حشود شعبية في فضاءات مغلقة دون احترام للدوابير الوقائية. ويبدو أن اللجنة العلمية المنكبة على متابعة الملف،